«عنها» تموت بجرعة مفرطة من الأمل

ص15

حسن حنفي

آخر حبة في عنقود الفلاسفة المصريين

ص12

مغردون: حكايات سعد الجبري هوليوودية

ص16

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2021/10/26

19 ربيع الأول 1443

السنة 44 العدد 12221

Tuesday 26/10/2021

44th Year, Issue 12221

انقلاب متأخر للجيش يحسم مستقبل الفترة الانتقالية بالسودان

البرهان وظف خلافات المدنيين وانقسام الشارع للسيطرة على السلطة

الخرطوم – لم يكن قرار الجيش السوداني وضعَ يده على السلطة مجددا أمرا مفاجئا في ظل الخلافات الحادة مع المكون المدني حول الأحقية في قيادة السلطة في وقت يعتبر فيه مراقبون أن الانقلاب تأخرا كثيرا وأن انفجار العلاقة بين الطرفين كان متوقعا بسبب تناقض الأهداف والأجندات.

وقال المراقبون إن المكونين كانا يخططان بشكل منفصل للاستفادة من الظروف المحلية والخارجية من أجل وضع اليد على السلطة بالتزامن مع نهاية المرحلة الانتقالية، وأن كل طرف يعتبر نفسه صاحب الفضل في إسقاط النظام السابق ويجهّز للتخلص من شريكه الانتقالي بافتعال أزمات أو المساهمة في تغذية الخلافات بهدف إفشال الاتفاقيات التي تم توقيعها مع المجموعات العرقية والعسكرية، واتهام الآخر بأنه سبب الفشل.

وحسم الجيش السوداني صراعات وانقسامات الفترة الانتقالية بإعلان قائده الفريق أول عبدالفتاح البرهان جملة من القرارات الاستثنائية الاثنين، أنهت الشراكة مع المكون المدني وفتحت الطريق أمام بدء مرحلة لانتقال سياسي جديد.

وأعلن البرهان في خطاب له الاثنين فرض حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء وإعفاء كافة ولاة الولايات (محافظي المحافظات) وتجميد لجنة إزالة التمكين وتعليق العمل ببعض بنود الوثيقة الدستورية المتعلقة بتنظيم العلاقة بين المدنيين والعسكريين وهياكلها.

واختلفت تفسيرات القوى السياسية حول الإجراءات، إذ وصفها البعض بأنها "انقلاب" على الحكم الديمقراطي ودعا إلى اتخاذ كافة السبل السلمية للعودة إلى الإطار الديمقراطي، ونظرت إليها مكونات قبلية ودوائر شعبية محسوبة على المكون العسكري على أنها "خطوات لتصحيح المسار السياسي".

وعزف البرهان على وتر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لتمرير إجراءاته، معلنًا تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتولى تسيير الأمور، وقدم تطمينات للمجتمع الدولي بإجراء الانتخابات المقررة في يوليو من عام 2023، وخطب ود القوى السياسية المختلفة مع تحالف الحرية والتغيير بإعلانه تشكيل مجلس تشريعي يضم كافة مكونات الشباب والثورة.

واستبقت الأجهزة الأمنية القرارات باعتقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك وزوجته من مقر إقامته في الخرطوم فجر الاثنين، واعتقال عدد من أعضاء مجلسي السيادة والوزراء، من بينهم محمد الفكي عضو مجلس السيادة وخالد عمر وزير شؤون مجلس الوزراء وياسر عرمان المستشار السياسي لحمدوك وإبراهيم الشيخ وزير الصناعة وفيصل محمد صالح مستشار رئيس الوزراء الإعلامي.

وجاء تحرك البرهان بعد ساعات من انتهاء المحادثات التي أجراها المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فليتمان، وهو ما بعث بإشارات أوحت بأنه يدعم الطرف الأقوى على الأرض (الجيش) وأن تفتت القوى المدنية قد يصب في صالح البحث عن طرف لديه القدرة على ضبط الأوضاع وإنهاء حالة الارتباك السياسية والأمنية.

وأعلنت واشنطن أنها تشعر "بقلق عميق" من التقارير التي تفيد بسيطرة الجيش على السلطة في السودان، وهو ما يتعارض مع إرادة شعب البلاد.

وأكد الخبير الاستراتيجي الرشيد محمد إبراهيم أن انقسام الشارع وتفتت قوى الحرية والتغيير دفعا المكون العسكري إلى اتخاذ قرارات استثنائية بالتزامن مع إجراءات أمنية صارمة ستكون أكثر حسمًا في تفريق المظاهرات التي اندلعت.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الشارع سيمتص صدمة القرارات بعد أن عانى من ويلات الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية، ووضْع توقيتات زمنية محددة لتشكيل المجلس التشريعي والحكومة الجديدة في غضون الشهر المقبل سيسهم في تهدئة الأجواء وعودة مؤسسات الدولة إلى العمل بصورة طبيعية".

ويقول سياسيون إن قدرة الجيش على تمرير قراراته محل شكوك عديدة لأن المظاهرات التي دعمها أعضاء المجلس العسكري واعتصام القصر لم يحققا الشعبية المطلوبة بين المواطنين وجرى النظر إليهما كمحاولة من فلول البشير للانقضاض على السلطة، وذلك على عكس المليونية التي انطلقت الخميس الماضي وشهدت انصهارًا بين قوى سياسية طالما كانت خلافاتها السابقة سببًا في تجميد مسارات المرحلة الانتقالية.

ودعت قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين والحزب الشيوعي، في بيانات منفصلة، إلى العصيان المدني ردا على ما وصفته بـ"الانقلاب"، وكسر حالة الطوارئ بالمزيد من الحشود.

واعتبر آدم والي –عضو الأمانة السياسية بحركة جيش تحرير السودان، جناح مني أركو مناوي– خطاب البرهان "انقلابا على الشرعية الثورية والتحول الديمقراطي، وخطوة العسكريين لن تكون الأخيرة في مسيرة التحول إلى الحكم المدني والشارع ستكون له كلمته".

ولفت آدم والي في تصريح لـ"العرب" إلى أن "موقف حركة جيش تحرير السودان الداعم لاعتصام القصر هدف إلى إنهاء سيطرة أربعة أحزاب على قرارات القوى المدنية المكونة التي تشمل أكثر من 80 حزبًا، والوضع نفسه بالنسبة إلى لجنة إزالة التمكين التي استبدلت تمكين الإسلاميين بتمكين آخر على مستوى الأحزاب الأربعة".

على الأعناق للاحتجاج، الناشطون وإطارات السيارات التي يستعدون لإحراقها

انقلاب أم تصحيح مسار

قوى منشقة عن الحرية والتغيير تدعم تصحيح المسار

خطاب البرهان انقلاب على الشرعية والتحول الديمقراطي

الرشيد محمد إبراهيم

آدم والي

الحشد الشعبي يلوح بانقلاب ما لم يضمن حصة في الحكومة المقبلة

بغداد – قالت مصادر سياسية عراقية إن التهديدات التي تطلقها الفصائل المكونة للحشد الشعبي بشأن نتائج الانتخابات هي تهديدات جدية، وإنها قد تمر إلى خطوات تصعيدية إن لم يفض إجراء عد جديد للأصوات إلى فوزها بالكتلة الأكبر، ومن ثمة حصولها على حصة ذات قيمة في الحكومة المقبلة.

وأشارت هذه المصادر إلى أن قادة الفصائل يجهّزون عدة بدائل تصعيدية تبدأ من إثارة "احتجاجات شعبية"، وقد تنتهي إلى انقلاب ميداني لإرباك الوضع تستخدم فيه ميليشيا الحشد قوتها المؤلفة من نحو 180 ألف عنصر، بمشاركة قوات "الدمج" التابعة لها داخل المؤسسة العسكرية، وعناصرها بالآلاف من الأفراد التابعين للأحزاب الموالية لإيران والذين تم دمجهم في مختلف فروع القوات المسلحة.

ولفتت إلى أن هذا الانقلاب لن يكون بشكله الكلاسيكي الذي يعني استلام السلطة بالقوة العسكرية، وإنما يتم عبْر خلق حالة من التعجيز الميداني تخنق العملية السياسية التي ابتدعتها الأحزاب الطائفية؛ وذلك من خلال عرض لا ينقطع للقوة مثلما يفعل حزب الله في لبنان، ويهدف إلى تعطيل عمل أي حكومة مستقبلية لا تكون قابلة بشروط الميليشيات وخادمة لأجندتها أمنيا وطائفيا وخاصة المحافظة على مصالح إيران ومنع خروج العراق عن دائرة نفوذها وسعيه لبناء علاقات إقليمية متوازنة.

ويمتلك الحشد بالفعل القوة العسكرية الكافية لفرض حالة التعجيز الكامل للدولة العراقية، ويمكنه اللجوء إلى هذا الخيار إذا تم استبعاده من المشاركة في السلطة.

وتدور صراعات الثنائي الشيعي بالعراق في اتجاهين ويريد الحشد الشعبي أن يضمن لنفسه حصة في أي منهما، خاصة في ظل تشكيل "الإطار التنسيقي الشيعي" للقوى الموالية لإيران الهادف إلى الالتفاف على نتائج الانتخابات، في سابقة عكسية لتشكيل التحالفات التي تتم عادة قبل الانتخابات للفوز بها، وليس لتغيير النتائج بالقوة.

في الاتجاه الأول يحاول "الإطار التنسيقي الشيعي" للقوى الموالية لإيران، والذي يقوده زعيم حزب الدعوة نوري المالكي، أن يحصل على دعم أكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية لتشكيل "الكتلة الأكبر"، وبالتالي تشكيل الحكومة.

إلا أن هذا التوجه يصطدم بتهديدات الطرف الآخر في الثنائي الشيعي وهو التيار الصدري الذي يتمسك بأنه هو "الكتلة الأكبر" وأنه الأحق بأن يبدأ المشاورات لتشكيل الحكومة. ويقول مسؤولون في هذا التيار إن سرقة الحق منهم سوف تكون عواقبها وخيمة، وإن أي حكومة لا يشكلها مقتدى الصدر سوف تسقط مثلما سقطت حكومة عادل عبدالمهدي في ديسمبر 2019.

أما الاتجاه الثاني فيتمثّل في أن تتسع "الحكومة الصدرية" بشكل يضمن لأطراف "الإطار التنسيقي" حصتهم في الوزارات التي يرغبون في توليها، وهو ما اعتبره مسؤولون في الحشد الحد الأدنى الذي يمكن القبول به، وإلا فإن قلب الطاولة سيكون هو الخيار الوحيد المتبقي أمامهم، ومن بين ذلك فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية التي لا يستطيع مسلحو التيار الصدري مواجهتها.

ولا تزال مفوضية الانتخابات تجري إعادة الفرز لنحو 300 محطة انتخابية، ولكن من غير المتوقع أن تؤدي إلى تغيير كبير في واقع الهزيمة التي منيت بها ميليشيات الحشد الشعبي والأحزاب المرتبطة بها.

ويقول مسؤولون في التيار الصدري إن "الخصوم نسوا أن حكومتهم السابقة سقطت بسبب الاحتجاجات التي عمت البلاد، من بغداد إلى أقصى الجنوب، وأن المتظاهرين قاموا بحرق مقرات الأحزاب المشاركة في الحكم. وهم يزعمون الآن أنهم يجب أن يحصلوا على عدد من المقاعد أكثر مما كانوا يتمتعون به، وهذا غير معقول من الناحية المنطقية على الأقل".

ويعرف المكونون لـ"الإطار التنسيقي" هذه الحقيقة، إلا أنهم يمارسون الضغوط من أجل ألا يخسروا كل شيء. والخوف الأكبر هو أن حكومة ليست لهم فيها حصة قد تعني فتح ملفات الفساد والاغتيالات، بل قد تذهب إلى حد فرض حل ميليشيات الحشد كقوة عسكرية مستقلة، ودمجها في وحدات الجيش العراقي. وهو ما كان زعيم التيار الصدري قد هدد به عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات.

وتقول مفوضية الانتخابات إن النتائج حظيت بتزكية المراقبين الدوليين واعتراف مجلس الأمن الدولي بنزاهتها مما لا يبقي للمعترضين على النتائج أي مبرر لضرب العملية الديمقراطية أو إلغائها أو القفز من فوقها.

إلا أن ذلك لم يمنع الفصائل الخاسرة من تحريك أنصارها لكي يحتشدوا على أطراف المنطقة الخضراء ويهددوا باقتحامها. وأمهلت هذه الأطراف مفوضية الانتخابات 24 ساعة في حال عدم الموافقة على إعادة فرز جميع أصوات الاقتراع يدويًا.

التحقيق في قضية اللوبينغ يفتح ملفات تعود إلى فترة حكم النهضة

تونس – أظهر بيان مقتضب لحركة النهضة وتصريحات لقيادي فيها أن الحركة لا تنظر بارتياح إلى تحقيق قضائي تونسي انطلق بعد تقديم الوزير السابق محمد عبو طلبا للتحقيق في قضية اللوبينغ التي أثيرت بعد نشر صورة لمذكرة تقدمت بها شركة علاقات عامة أميركية للإدارة الحكومية الخاصة بالنشاط الأجنبي في الولايات المتحدة.

وقال القيادي في النهضة نورالدين البحيري إن "القضية التي عمل عليها قاضي التحقيق موضوع بحث قضائي منذ الفترة التي يقال إن النهضة كانت تحكم فيها"، بعد أن أشارت الحركة إلى تنقل قاضي التحقيق إلى مقر الحركة في مونبليزير بالعاصمة لمواصلة التحقيق في قضية اللوبينغ.

وأشار البحيري، وزير العدل في فترة الترويكا المثير للجدل، إلى أن أحد قضاة التحقيق جاء إلى المقر المركزي للحركة وسط تونس العاصمة لإجراء أعمال قضائية تتعلق بقضية اللوبينغ، في إشارة إلى اتهام الحركة بالتعاقد مع شركة دعاية أميركية.

وأضاف في تصريحات لوكالة الأنباء التركية الأناضول أن "قاضي التحقيق أتى إلى مقر الحركة في كنف احترام القوانين".

وتابع أن "الحركة قدمت كل ما لديها للقضاء، وهي خطوة عادية طالما هناك قضاء مستعد للقيام بواجبه"، مضيفا "سواء كنا في الحكم أو في المعارضة، مبدؤنا الأساسي هو احترام القضاء والدولة والقانون".

وأخذت قضية اللوبينغ بعدا أكبر بعد أن قاد تقصّي محكمة المحاسبات بشأن التأثير على الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2019 إلى فتح تحقيق في حق حركة النهضة وحزب قلب تونس، وهو حليفها في البرلمان والحكومة التي كان يرأسها هشام المشيشي قبل إجراءات الخامس والعشرين من يوليو الماضي التي قام بمقتضاها الرئيس قيس سعيد بتجميد عمل البرلمان وحل الحكومة.

وكشف الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية في تونس والقطب القضائي الاقتصادي والمالي محسن الدالي أنه تم توجيه هذه التهم بعد استيفاء الأبحاث الأولية.

وتركز النهضة في دفاعها أمام الاتهامات على أنها "تخضع لإجراءات القانون التونسي وحساباتها وعقودها تتم مراقبتها من قبل محكمة المحاسبات" وأن "النهضة لم تقم بأي تحويلات مالية إلى الخارج، ولم تتلق أي تحويلات أو تمويلات مالية من الخارج".

لكن بيانات الحركة الرسمية لم توضح طبيعة علاقة الحركة كحزب تونسي بالشركة البريطانية المسجلة باسمها والتي أبرمت عقد العلاقات العامة مع الشركة الأميركية.

وقال مراقبون إن غموض ردود حركة النهضة بشأن طبيعة علاقتها كحزب بالشركة البريطانية دفع إلى المزيد من التساؤلات في الشارع السياسي عن إيفائها بالضوابط التي يفرضها القانون التونسي للاعتراف بالأحزاب وتمويلها، وإن كانت هي المقصودة بتصريحات رئيس الجمهورية التي تحدث فيها أكثر من مرة عن أطراف وشخصيات لديها علاقات بالخارج، أو تستقوي بجهات خارجية للضغط على البلاد.

وسبق أن اتهم قيس سعيد أطرافا سياسية –لم يحددها– بالسعي لإزاحته من الحكم "ولو بالاغتيال"، قائلا إن هذه الأطراف استعانت بالخارج لإزاحته من الحكم.

وكان لافتا أن النهضة أصدرت بيانا مقتضبا أكدت فيه أنه في "إطار التحقيق في ما سمي بقضية 'اللوبينغ' التي رفعها محمد عبو ضد حركة النهضة تنقل اليوم (الاثنين) قاضي التحقيق إلى مقر الحركة بمونبليزير لمواصلة عمله، وتؤكد الحركة أنها تحترم القانون في كل أنشطتها".

وأشار مراقبون محليون إلى أن تنقل قاضي التحقيق وفق موعد مسبق إلى مقر حركة النهضة يحمل رسالة سياسية مفادها "أننا لا نريد الإيقاع بكم بقدر ما نريد أن يعرف التونسي ما يجري"، لافتين إلى أن القضاء الذي تحرر من الضغوط والتعليمات سيجد نفسه في وضع أفضل يمكّنه من تقديم أدلة وقرائن بالسلب أو الإيجاب، بشأن قضية حساسة في تونس، وهي الاستقواء بالخارج.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1